

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢٧ أكتوبر ١٩٩١

الناس والاقتصاد

الصمت الرهيب

السيد /

لحبة طيبة وبعد

كثبت مشكورا منذ فترة عن
مأسآنا مع شركة الشريف
وانتظرت في لهفة اى رد فعل من
جانب المسئولين دون جدوى فهل
هانت الى هذا الحد حقوق قطاع
عريض من هذا الشعب يصل اتيته
لمسئوليه دون مجيب ؟ اى من نشكو
الامنا وعذابنا اذن .. واين هي
حكومتنا واين هيئة سوق المال وقد
خولها القانون الكثير .. بل اين
نوابنا الافاضل الذين اوصلناهم الى
هذا المجلس للتصديق وجمع
توقيعات الوزراء لصالحهم
الخاصة ... الا يشعرون بما نحن
فيه ؟

لماذا لا يتدخل رئيس الحكومة
وقطاع عريض من هذا الشعب يئن
ويستجير ؟ ان ما يقل من اننا
وضعنا مدخراتنا بمحض ارادتنا
لهذا قول مبرود عليه بان الدولة
هي السبب فالاعلام وقتها لم ينبه
الشعب . بل وبعض مسئولى الدولة
لموا بالفتح مشروعات هذه
الشركات والبخر بعضهم ايضا
فيها وتركوا الغلابة في مهب
الريح يفتصرهم الالم وتلك بهم
الحاجة وتكس معهم الكوبونات
المستحقة السداد دون اى رد فعل .
لقد كنا نحصل على ما نريد دون
اى علة قبل ان تتدخل الدولة
بحجة حماية اموالنا لكنها بعد
تدخلها اضاعتها واضاعتنا معها .
وبالله عليك ان كانت هذه
الشركات مخالفة للقانون فكيف
قلت وكيف تركت لاكثر من عشر
سنوات دون وقفة ؟ هل ضرب
المسؤولون على اذانهم كاهل الكهف
لم يسمعوا او يروا طوال هذه
السنوات ؟

ان ميزانيات الشريف منذ عام
١٩٨٨ لم تظهر حتى الان ولم يتم
صرف كوبون الرابع ولا الخامس
ولا السادس الذى حل مياده هو
الاخر ولم تتحرك هيئة سوق المال
الشريفة بالنسبة لعدم الصرف او
الميزانيات التى لم تظهر طوال اربع
سنوات رغم صلاحيتها القانونية
ورغم شكوانا المتكررة لها فيالله
عليك بماذا تفسر ذلك انصمت
الرهيب ؟

اننا نفوض امرنا الى الله واريد
مع ملايين المودعين حسبنا الله
ونعم الوكيل في كل مسئول يتقاسم
عن نجدتنا وفي كل كاتب يبخل بقلمه
دفاعا عن حقوقنا خوفا او طمعا
والهمنا الله الصبر حتى يحكم
بيننا .

هذا وقد وقعت على رسالتى بخط
يدى لاعطالك من اى مسئولية ان
حتمت عليك امانة الكلمة نشرها فان
ابداعى بسجن الدولة اهور
واشرف الف مرة من وجودى
بمعتقل الشريف ... بصحراء جسر
السويس ولا عزاء للشرفاء
عبدالرحمن سلامة

هذه شكوى من مئات الشكاوى
التى احتفظ بها بخلاف المكالمات
التليفونية اليومية والتي بئن
اصحابها مما جرى ويجرى على
ايدى اصحاب شركات توظيف
الاموال .. ليس الشريف وبنده .
ولكن كلهم . والذي صدر القانون
١٤٦ لتنظيم وضمان رد حقوق
المودعين اى منذ ثلاث سنوات ولم
تصل اليهم حقوقهم . بل ولم
تستخدم كل نصوص القانون .
ووقف القانون عاجزا .. والنقضى في
مصر هو بلب الفرج لاصحاب هذه
الشركات .

وتكتب والحكومة تقرأ ولكن
لا تسمع ولا تسمع ... ورمانة الكلمة
فقد حذت بعض العبارات
الانفعالية من كلمة صاحب الرسالة
لانها عبارات قد يحاسب عليها
القانون . وحتى لا يصبح المودعون
متهمين . بينما المتهمون الحقيقيون
لا تمتد اليهم نصوص القانون الذى
صدر بشأنهم ..

عبدالرحمن عقل